تأثير (covid19) على تنفيذ عقود اللاعبين المحترفين.

The effect of covid19 on the implementation of professional players' contracts.

الدكتور بافضل محمد بلخير
أستاذ محاضر
كلية الحقوق و العلوم السياسية- جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم
bafdelbelkheir@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/05/29 **تاريخ القبول: 2020/07/15** **تاريخ النشر: 2020/08/15**

الملخص:

على غرار باقي العقود المدنية والتجارية تأثرت عقود اللاعبين المحترفين نتيجة وقف المنافسات الرياضية بسبب الأزمة الصحية وانتشار جائحة (covid19)، مما استدعى تدخل الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA)، عن طريق مجموعة من التوصيات الموجهة أساسا للاتحادات الوطنية والأندية الرياضية من اجل تعديل العقود لمواجهة فيروس كورونا.

الكلمات المفتاحية: عقد اللاعب المحترف- تعديل العقد-(covid19) - الاتحاد الدولي لكرة القدم.

Abstract:

Like other civil and commercial contracts, the contracts of professional players were affected by the suspension of sports competitions due to the health crisis and the spread of the covid19 pandemic, which necessitated the intervention of FIFA, through a set of recommendations directed mainly to national federations and sports clubs in order to modify and amed contracts to confront the coronavirus.

Keywords: *Professional Player's Contract - Contract Amendment - Covid19 - FIFA.*

المؤلف المرسل: محمد بلخير بأفضل ، **الإيميل :** ***bafdelbelkheir@yahoo.fr***

مقدمة

لقد تأثرت الرياضة كثيرًا من تداعيات انتشار فيروس كرونا، خاصة بعدما أمرت الحكومات بإعلان الطوارئ الصحية و إلغاء مختلف المنافسات الرياضية وتوقيف الدوريات مع إقرار تدابير وإجراءات للوقاية من انتشار هذا الفيروس ومكافحته[1]، حفاظًا على صحة اللاعبين والجماهير الرياضية.

وأمام مجمل القرارات المتخذة من قبل أغلب الاتحادات الرياضية في العالم لاسيما تلك المكلفة بتسيير شؤون كرة القدم، أصبحت الأندية الكروية بما فيها العريقة منها تتكبد يوميًا خسائر وأضرار وصلت إلى مليارات الدولارات ، وبهذا بات حجم الخسائر يتزايد يومًيا بعد أن ثبت إلغاء الدوريات والبطولات مع الأمل الضئيل لاستئناف النشاط الرياضي والعودة للمنافسة من جديد.

وبهذا فإن تأجيل البطولات الرياضية يمثل ضربة اقتصادية موجعة لكثير من الدول التي تعتبر الرياضة فيها من أهم الموارد الاقتصادية، الأمر الذي انعكس سلبًا على الأندية المحترفة ، و التي سوف تعاني كثيرًا من الديون والإفلاس في حالة عدم وجود موارد مالية أخرى قد تعوّض الخسائر الكبيرة في ظل المصاريف العالية بسبب ارتفاع عقود اللاعبين في السنوات الأخيرة.

ولن تتوقف مخاطر كرونا فقط عند الموسم الحالي، فقد تحمل عواقب ملحوظة في المستقبل أيضًا ، و ذلك لوجود بنود تربط الأندية واتحاداتها بالجهات المالكة لحقوق البث التلفزيوني للأحداث الرياضية،والتي من شأنها تخفيض قيمة المسابقة خلال الأعوام المقبلة، نتيجة تراجع نسبة المشاهدات لتلك المسابقات.

كما أن مداخيل الإشهار وعائدات بيع تذاكر المباريات سوف تتأثر هي الأخرى من تعليق المنافسات بسبب الجائحة وتفشيها، كون أن هذه المصادر تعتبر مصادر تموين ذاتي للنادي المحترف بصفته شركة تجارية تستهدف الربح من وراء الأنشطة الرياضية[2].

وما يهمنا في هذه الورقة هو الانعكاسات والأثار القانونية والمالية التي لحقت بعقود اللاعبين من جراء إنتشار وباء (COVID19) والذي أدى إلى وقف أو تعليق البطولات قبل أوانها.

فعقود اللاعبين وبوصفها عقود عمل من نوع خاص[3] تأثرت هي الأخرى على غرار باقي العقود المدنية و التجارية نتيجة القرارات المتخذة في مواجهة هذا الفيروس، بحيث أن الفرق الرياضية وأمام الضائقة المالية التي ضربت الرياضة عمومًا وكرة القدم بصفة خاصة نتيجة عدم انتهاء الموسم الرياضي، عمدت و بتوجيه من الاتحاد الدولي لكرة القدم إلى اتخاذ حزمة من

1 أنظر في هذا الصدد المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020، و المتعلق بتدابير الوقاية من إنتشار وباء فيروس كرونا (كوفيد-19) و مكافحته (الجريدة الرسمية رقم 15)، و كذا المرسوم التنفيذي رقم 20-70 ، المؤرخ في 24 مارس 2020 ، الذي يحدد التدابير التكميلية للوقاية من إنتشار وباء فيروس كرونا (كوفيد-19) و مكافحته (الجريدة الرسمية رقم 16).

2 المرسوم التنفيذي رقم 15-73 المؤرخ في 16 فبراير 2015 المتعلق بالأحكام المطبقة على النادي الرياضي المحترف و الذي يحدد القوانين الأساسية النموذجة للشركات الرياضية التجارية (الجريدة الرسمية رقم 11).

3رجب كريم عبد الله، عقد إحتراف لاعب كرة قدم، دار النهضة العربية،2008، محمد بلخير بافضل، عقد إحتراف لاعب كرة قدم في التشريعات المقارنة، المجموعة العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، المكتبة العصرية ،2008، عبد الحميد عثمان الحفني، عقد إحتراف لاعب كرة القدم، المكتبة العصرية ،2008، عادل زكي محمد عبد العزيز، عقد الإحتراف الرياضي، دراسة مقارنة، دار الفكر والقانون ،2008.

الإجراءات بهدف تعديل علاقة العمَّل الفردية في مواجهة هذا الظرف الاستثنائي و الذي لم تعرف له رياضة كرة القدم مثيلاً في السابق .

أمَّا عن الإشكال القانوني المطروح في هذا الصدد فيمكن إيجازه في البحث عن الإجراءات التعاقدية الرامية إلى تعديل علاقة العمل الفردية الخاصة باللاعبين المحترفين في مواجهة تفشي ظاهرة فيروس كرونا،وما مدى مطابقة هذه الحلول لتشريع العمل؟

أهمية الدراسة

تسعى هذه الدراسة المتواضعة إلى تسليط بعض الضوء على مصير عقود اللاعبين بعد توقف المنافسة من جراء جائحة (COVID19) وتستمد أهمية البحث من قلة الكتابات الفقهية التي عالجت مثل هذه المواضيع المستجدة في غياب أحكام قضائية وتحكيمية في الموضوع.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى البحث عن الإجراءات القانونية والتعاقدية التي لجأت إليها نوادي كرة القدم تحت إشراف الاتحاد الدوّلي لكرة القدم، من أجل تكييف و ملائمة عقود اللاعبين المحترفين مع وضع المالي للأندية في التصدي لأثار فيروس كورونا.

المنهج المتبع

تتسم هذه الدراسة بالصبغة التحليلية، المستندة على وصف وتحليل نصوص تشريع العمل وكذا بعض اللوائح التنظيمية للهيئات الرياضية من أجل الوصول إلى أهداف هذه الدراسة.

العناصر الأساسية للدراسة

لتحقيق نتائج الدراسة في ضوء الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين، سنتناول في المحور الأول تعديل عقود اللاعبين المحترفين، أمَّا المحور الثاني فقد خصصناه إلى البحث عن مدى مطابقة هذا التعديل لتشريع العمل.

أولاً: تعديل عقود اللاعبين المحترفين

إنَّ الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) و بصفته الهيئة المشرفة على تسيير شؤون كرة القدم في العالم، وتصديا منه لمواجهة تفشي فيروس كورونا أصدر عدة توجيهات و مقترحات لفائدة الاتحادات الكروية الوطنية و القارية[4] ،و هذا حفاظًا على العلاقات القانونية التي تجمع اللاعبين المحترفين بأنديتهم ، و أهم ما تضمنته هذه المقترحات و التوصيات ، هو المحافظة على أجور اللاعبين كحق أساسي لهذه الفئة ، مع تمديد هذه العقود إلى غاية انتهاء الموسم الرياضي ، مع العلم أنَّ الكثير من هذه العقود تنتهي في نهاية شهر جوان ، مما يعني في رأينا أن الاتحاد الدوّلي يكون قد أعطى الضوء الأخضر للأندية لتعديل هذه العقود حفاظًا على استقرار العلاقات التعاقدية بين الأطراف تكيّفا مع المستجدات الصحية الراهنة[5].

[4] Les directives de la FIFA pour la gestion des conséquences juridiques du Covid 19 (Ress.FIFA.com), Covid 19 questions règlementaires relatives au football, Avril 2020, (Ress.FIFA.com).

[5] Grégoire duchange, coronavirus et contrat de travail, Aj contrat, Avril 2020, p191.

وان تدخل الفيفا كان مؤسسا على حالة القوة القاهرة بناءا على نـ المادة 27 من لائحة وضع اللاعبين و انتقالهم والتي تعطي الحق للمكتب التنفيذي للاتحاد الدولي في اتخاذ أي تدبير يراه مناسبا إذا تعلق الأمر بحالة غير منصوص عليها ضمن اللائحة أو إذا تعلق الأمر بحالة القوة القاهرة.

1- تخفيض الأجور:

يمثل الأجر أهم الالتزامات التي تقع على النادي تنفيذًا لعقد الاحتراف الرياضي ، لكن و أمام الضائقة المالية التي لحقت بقطاع الرياضة و الأندية الكروية في العالم نتيجة وقف النشاط الرياضي سارعت الاتحادية الدوّلية لكرة القدم إلى دراسة هذه الأوضاع و الخروج بمجموعة من التوصيات القانونية قصد التخفيف من أثار و تداعيات إنتشار فيروس (COVID19) قصد تحقيق حلول تنسجم مع المصلحة المشتركة للأطراف المتعاقدة و أهم ما نصت عليه هذه التوصيات هو تشجيع الأندية على تبني الحلول القانونية المعتمدة من قبل الحكومات و الموجهة إلى مساعدة الأندية و اللاعبين ملائمة مع تخفيض الأجور أو تأجيل تسديدها ، مع دراسة إمكانية تفعيل آليات التأمينات المقررة من قبل القانون الوطني لهذه الحكومات.

كما حرّص الاتحاد الدولي لكرة القدم على الإبقاء على أجور اللاعبين كحق أساسي نتيجة القوة الملزمة للعقد ، و هذا على الرغم من توقف النشاط الكروي نتيجة المخاطر التي أضحت تهدد يوميًا الحياة الرياضية.

غير أن الاتحاد الدولي عمل من خلال هذه التوصيات على حث الأندية على اعتماد الاتفاقات و التفاوض في دراسة موضوع تعديل أو تخفيض الأجور، و أن الهيئة الدولية أخطرت الاتحادات و الأندية عبر هذه الإجراءات أنه عند فشل التفاوض بشأن تحديد الأجور الجديدة بعد التخفيض فإن الاتحاد الدولي و هيئاته القضائية مدعوة للنظر في الخلافات المستقبلية المحتملة وفق المعايير الأتية :

. التحقق من الإرادة الحقيقية لإدارة للنادي في السعي لإيجاد اتفاق مع اللاعبين بغية تطبيق سلم الأجور الجديدة أي إجبار النوادي على اللجوء للإرادة مشتركة للأطراف أثناء القيام بعملية تخفيض الأجور.

. الأخذ بعين الاعتبار الوضع المالي للنادي، فالنوادي ليست متساوية في الموارد المالية فهناك من النوادي من هي القادرة على ضخ أجور كبيرة للاعبين في حين أن الكثير منها يعيش حالة إفلاس حقيقية لولا المساعدات التي تقدمها الدولة.

. يجب أن تكون المراجعة التي لجأ إليه النادي متناسبة مع عقد اللاعب وقيمته المالية ، أي ليس من العدل مثلاً أنّ تكون نسبة التخفيضات المعتمدة في الأجور المرتفعة هي نفسها بالنسبة للأجور المنخفضة.

. كما أن الاتحاد الدوّلي لكرة القدم أوصى بوجوب الاعتماد عند الخصم على المبلغ الصافي، أي دون حساب باقي عناصر الأجر من تعويضات ومكافئات.

وما يمكن معاينته من خلال توجهات الفيفا في هذا الشأن أنها أكدت على مبدأ المساواة بين اللاعبين أثناء تخفيض الأجور، والذي يجب أن يشمل كل اللاعبين دون استثناء.

2.تمديد العقود

من غير المنازع فيه أن عقود اللاعبين و مقارنةً بباقي عقود العمل أمست تتميز بعدة خصائ في كونها محددة المدة و شكلية حيث يلعب الشكل فيها دورا كبيرا و أن التراضي لايكفي وحده لقيام مثل هذه العقود بل أصبحت تخضع أيضا للتسجيل و المصادقة من قبل الهيئات الرياضية، ولا تكون هذه العقود نافذة إلاّ بضرورة مراعاة تلك المقتضيات.

كما أنه على الأطراف المتعاقدة أن تحدد في العقد المدة و تاريخ سريان هذا العقد ، بحيث تنتهي هذه المدة في تاريخ معين ، مع التقيد في ذلك بالحدود الدنيا و القصوى لتلك المدة التي تبينها لائحة الإحتراف[6].

و القاعدة أن الحد الأقصى لعقد الإحتراف هو خمس سنوات أو خمس مواسم رياضية و قد نصت على هذا المادة 18 فقرة 02 من لائحة الإتحاد الدوّلي لكرة القدم حيث قضت بأن عقد اللاعب المحترف يبرم لمدة معينة ، بحد أدنى من تاريخ بدء سريان العقد حتى نهاية الموسم و بحد أقصى خمس سنوات[7].

و في هذا الإتجاه سارت لائحة البطولة المعتمدة من طرف الإتحاد الجزائري لكرة القدم ، عندما قرّرت أن اللاعب المحترف بإمكانه إبرام عقدا لمدة أدناها موسمين (02) و لمدة أقصاها خمس مواسم رياضية ، بمعنى أن العقد المحدد المدة يجب أن يبرم بين موسمين و خمس مواسم رياضية ، أمّا إذا كان سن اللاعب لا يتجاوز الثمانية عشر (18) سنة فلا يمكن أن تتجاوز مدة العقد ثلاثة سنوات (03) و يعد باطلاً كل شرط مخالف لذلك[8].

و أنَّ مراجعة هذه العقود يجب أن تراعي النموذج المعتمد من قبل الإتحادية ، عن طريق ما يسمى بالملحق (Avenant) و الذي لا يشمل إلا المدة أو الشروط المالية للعقد ، و أنّه و تحت طائلة البطلان يجب أن يحرّر هذا الملحق في أربع نسخ تودع لدى الرابطة من أجل المصادقة عليها خلال خمسة عشر يوم من تاريخ التوقيع.[9]

وما يجب التنبيه إليه في هذا الشأن أن أطراف العقد ليسوا أحرارًا في توقيع هذه العقود متى شاءوا، بل هم مرتبطون بما يسمى بفترة التسجيلات(période d'enregistrement)، بحيث أنّ هذه الفترة تفتح مرتين في السنة، الأولى في فصل الصيف أما الثانية مع بداية الفترة الشتوية[10]، وأنّ أي عقد إحتراف أو عقد إنتقال يبرم خارج هذه الفترات لا يصادق عليه من طرف الهيئات الكروية ويكون عديم الأثر القانوني.

إن توقف البطولة بسبب إنتشار فيروس كورونا طرّح مشكل بخصوص هذه العقود وسريانها من حيث الزمان، فالكثير من هذه العقود أوشكت على النهاية في حين أن الموسم أو البطولة لم تنتهي بعد، الأمر الذي جعل الإتحاد الدوّلي لكرة القدم يتدخل عن طريق مجموعة من التوصيات شملت تمديد عقود اللاعبين إلى غاية نهاية الموسم، ونقل مواعيد فترات الإنتقال وهذا بعد أنّ تسببت جائحة (كورونا) في توقف مسابقات كرة القدم.

6 محمد بلخير بافضل، نظام إنهاء عقود اللاعبين على ضوء لوائح الفيفا، مجلة قانون العمل والتشغيل، العدد2، ديسمبر 2019، ص 419.

7 رجب كريم عبد اللاه، المرجع السابق، ص 96.

8 المادة 20 من قانون البطولة المحترفة للموسم الرياضي 2020/2019، (www.faf.dz).

9 المادة 23 من قانون البطولة، المرجع السابق.

10 المادة 11 من قانون البطولة، المرجع السابق.

كل هذه الإجراءات جاءت من أجل حماية العقود وإستقرار المعاملات، ولكن ما يلاحظ على هذه التوصيات أنها منحت للاتحاديات المحلية سلطة تقديرية في تطبيق هذه التوجيهات حسب خصوصية كل بلد، مع الأخذ بعين الإعتبار القانون الداخلي لكل الدّولة.

ثانيا: مدى مطابقة هذه التعديلات لتشريع العمل

على الرغم من أن (الفيفا) تتمتع بسلطة ونفوذ كبير من خلال إشرافها على تسيير الشأن الكروي دوليًا، عن طريق إصدار قرارات ولوائح، إلا أنه وبعد تفشي فيروس (كورونا) وجدت الكثير من الإتحاديات الوطنية والقارية صعوبات في إعتماد هذه القواعد التوجيهية الرامية إلى تسيير هذه المرحلة الحرجة، هذا من جهة ومن جهة أخرى أصبح من الضروري وضع هذه التوصيات في ميزان قانون العمل والأحكام القانونية التي تنظم عقود الشغل ، طالما أن عقود الرياضيين المحترفين من قبيل علاقات العمل الفردية، مع بعض من الخصوصيات التي تنفرد بها.

1. صعوبات تنفيذ توصيات الإتحاد الدوّلي لكرة القدم:

إنّ لوائح (الفيفا) وأنظمتها هي بمثابة الدستور الذي يحكم عالم كرة القدم، وأن الإتحادات بحكم الإنضمام أصبحت تخضع لمراقبة وإشراف الإتحاد الدوّلي لكرة القدم، إلا أنّ الإتحادات الكروية الوطنية وعلى إثر إنتشار فيروس (كرونا) ووقف البطولات بقرارات حكومية نتيجة الأزمة الصحية، وجدت عدة صعوبات مالية وقانونية للإنصياع للتوصيات المقررة من طرف الفيفا في مواجهة هذه الجائحة.

لقد تضررت الأندية الكبيرة من جراء إلغاء البطولات ووقف مصادر التموين لهذه الأندية لاسيما ما تَعَلَقَ منها بمداخيل الملاعب وعائدات الإشهار وحقوق البث التلفزيوني، الأمر الذي جعل هذه الأخيرة تعجز عن تسوية أجور اللاعبين خلال هذه الفترة الحرجة.

أمَّا فيما يتعلق بالأندية الفقيرة والتي لا تتوفر على مصادر تمويل كبيرة أصبحت تعيش تحت رحمة مساعدات الدّولة كما هو الأمر في الجزائر، السبب الذي جعل هذه الأندية تواجه عدة مشاكل في تسديد أجور اللاعبين والمدربين حتى في الظروف العادية.

إنّ غياب التنظيمات النقابية والتفاوض الجماعي في قطاع الرياضة لم يساعد الأندية على حل مشاكلها القانونية، الأمر الذي صَعّب من تنفيذ الإتحادات الوطنية لتوصيات الفيفا من أجل الخروج من هذه الأزمة، عن طريق اللجوء الى الأطر القانونية والتنظيمية لدراسة المشاكل المهنية للاعبين داخل الشركة الرياضية.

2. موقف قانون العمل من تعديل العقود

قبل الإشارة إلى موقف تشريع العمل من قانونية تعديل العقود التي أصبحت تلجأ إليه النوادي كهيئات مستخدمة بناءًا على توصيات الإتحاد الدوّلي لكرة القدم، بات من الضروري معرفة مصير هذه العقود بعد توقف النشاط الرياضي وتفشي فيروس (COVID.19).

بخلاف المشرع الفرنسي، فإن التشريع الجزائري للعمل لم ين صراحةً على القوة القاهرة كسبب من أسباب إنهاء علاقة العمل، في حين أنّ القانون المدني عالج مسألة القوة القاهرة كحالة من حالات الإعفاء من المسؤولية طالما أنَّ المدين يبقى غير مسؤول عن إستحالة التنفيذ[11].

11 أنظر المواد 121-127-176-178 من القانون المدني.

لقد سبق للمحكمة العليا عن طريق الغرفة الاجتماعية أنّ قرّرت أنّه يجب إثبات توقف المؤسسة نهائيًا عن النشاط بسبب قوة قاهرة أو حالة عرضية أو عمل الحاكم (فعل الأمير) أي بمعنى أن يكون السبب مفاجئًا وغير متوقع، لا يمكن التحكم فيه، كما لا يدخل التوقف عن النشاط، لأسباب إقتصادية، في هذه الحالة، وأن أي تسريح للعمال، في غياب ثبوت الإنتهاء القانوني للنشاط، يعتبر تسريح تعسفي[12].

وهناك من إعتبر أن علاقة العمل في فترة كورونا تعلق حسب مقتضيات المادة 64 من 90ـ11، وأنه يجب التكفل بأجور العمال عن فترة التوقف رغم أن الأصل طبقًا للمادة 80 من 90ـ11 لا يدفع الأجر إلاّ بعد عمل مؤدى، ولكن ليس للعمال (الرياضيين) أي ذنب في عدم تنفيذ العمل المطلوب منهم[13].

في حين اهتدى البعض الى فكرة العطلة الاستثنائية المدفوعة الأجر (Congé exceptionnel rémunéré) طبقا لنـ ـ المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 20ـ70 الخاص بالتدابير التكميلية للوقاية من إنتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد19) و مكافحته[14] ، طالما أن الرياضة الإحترافية تسير عن طريق شركات تجارية تنتمي للقطاع الاقتصادي و الذي وضع نسبة 50% من قواه العمالية في عطلة إستثنائية، كما أن الدّولة ستتحمل كل هذه الأضرار المحتملة عن تدابير الوقاية بموجب نـ ـ خاص[15].

و بالنظر لتشريع العمل فإن تعديل أي عقد يجب أن يخضع لمجموعة من القيود أو الشروط التي تضمنها قانون 90ـ11 ، حيث أنه قد يعدّل عقد العمل إذا كان القانون أو التنظيم أو الاتفاقيات أو الإتفاقات الجماعية يملي قواعد أكثر نفعًا للعمال من تلك التي نـ ـ عليها عقد العمل[16] ،كما إشترط القانون أن يكون تعديل شروط العقد بناءًا على الإرادة المشتركة للعامل المستخدم[17].

وفضلاً عن القانون فإن اللوائح الرياضية إشترطت هي الأخرى أن تكون التعديلات التي لحقت بالعقود محل ملاحق (Avenants) تسجل ويصادق عليها على مستوى الرابطة المحترفة لكرة القدم[18].

ولكن يبقى السؤال يدور حول مدى قانونية لجوء الأندية إلى إجراءات الخصم من مبلغ الأجور الخاص باللاعبين، وألا يتعارض هذا الإجراء مع مبدأ الأحكام الأكثر نفعًا المقرّر بمقتضى المادة 62 من قانون 90ـ11.

إنه و على الرغم من أن النشاط الرياضي يمتاز بالخصوصية ، طالما أن النوادي تخضع لأحكام لائحية خاصة ، كالتالي تصدرها (الفيفا) ، إلا أن هذه اللوائح و التنظيمات جاءت على سبيل التوجيه و لا يمكن لهذه الأخيرة أن تصطدم مع بعض المبادئ المقررة ضمن تشريع العمل ، خاصة تلك التي تمتاز بالطابع الحمائي ، كما هو الشأن بالنسبة لمبدأ الأحكام الأكثر نفعًا

12 قرار صادر عن الغرفة الاجتماعية، المحكمة العليا، تحت رقم 534176 في 2009.12.03 ، مجلة المحكمة العليا ، العدد الأول ، 2011 ، ص 169.

13 الأستاذ عبد الناصر بلمهوب، جريدة النصر، ليوم الخميس 30 أفريل 2020 ، ص 10.

14 Nasri Hafnaoui, effets de corona (covid19) sur les relations de travail, le journal de l'emploi (JDE) du 22 avril 2020.

15أنظر المواد 15 و16 من المرسوم التنفيذي رقم 20ـ70، المرجع السابق.

16 المادة 62 من قانون 90ـ11، المؤرخ في 21 أفريل 1990، المتعلق بعلاقة العمل المعدل والمتمم، (جريدة رسمية رقم 17 لسنة 1990).

17 المادة 63 من قانون 90ـ11، المرجع السابق.

18 المادة 23 من قانون البطولة، المرجع السابق.

هذا المبدأ المقرر قانونا والمستقر عليه اجتهادا، و بالتالي فلا يمكن تخفيض من أجور العمال و اللاعبين المحترفين ، بالإستناد إلى توصيات قد تخالف مبادئ و قواعد النظام العام الذي يعتبر مفتاح قبة القانون الاجتماعي [19].

وفي تقديرنا أن الفيفا قد أخطأت عندما اعتمدت على القوة القاهرة لتعديل عقود اللاعبين طالما أن ذلك يجب أن يوكل للهيئات القضائية دون سواها ، ومن جهة أخرى فان الاتحادية الدولية تكون قد وقعت في تناقض بحيث انه من جهة ادعت بالقوة القاهرة ومن جهة أخرى اقترحت تعديل العقود ، في حين وعملا بنظرية القوة القاهرة فان تفعيلها سيؤدي إلى استحالة تنفيذ الالتزامات التعاقدية وبالنتيجة إعفاء المدين من المسؤولية.

الخاتمة:

إذا كان تعديل عقود اللاعبين ضرورة من أجل مواجهة تفشي جائحة (Covid 19)، وتحقيق التوازن المالي بين الأطراف المتعاقدة، لإنقاذ العلاقات التعاقدية[20] وإستقرار المعاملات، فإن ذلك لا يجب أن يكون مطية لمخالفة قواعد النظام العام الاجتماعي المقرر لفائدة الرياضيين بوصفهم فئة عمالية خاصة، لا سيما وأن هذه الفئة لا تتوفر حاليًا على تنظيم نقابي تمثيلي في غياب صناديق تأمينات خاصة بالبطالة لفائدة هؤلاء الرياضيين من أجل تغطية المخاطر بأنواعها.

ولكن كل ذلك مرهون بما ستسفر عنه الأحكام المستقبلية التي ستصدرها الهيئات القضائية للفيفا وكذا محكمة التحكيم الرياضي بمناسبة النظر في خلافات اللاعبين الذين اعترضوا على فكرة تخفيض الأجور بسبب توقف المنافسة نتيجة تفشي فيروس كورونا .

المراجع:

- رجب كريم عبد الله، عقد إحتراف لاعب كرة قدم، دار النهضة العربية،2008.
- محمد بلخير بافضل، عقد إحتراف لاعب كرة قدم في التشريعات المقارنة، المجموعة العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، المكتبة العصرية ،2008.
- عبد الحميد عثمان الحفني، عقد إحتراف لاعب كرة القدم، المكتبة العصرية ،2008.
- عادل زكي محمد عبد العزيز، عقد الإحتراف الرياضي، دراسة مقارنة، دار الفكر والقانون ،2008.

المقالات:

- محمد بلخير بافضل، نظام إنهاء عقود اللاعبين على ضوء لوائح الفيفا، مجلة قانون العمل والتشغيل، العدد2، ديسمبر 2019، ص 419.

- Grégoire duchange, coronavirus et contrat de travail, Aj contrat, avril 2020, p191.
- Alexandre Fabre, il faut sauver les contrats de travail, revue de droit de travail, 2020, P264.

19 جاءت في نـ المادة 137 من قانون 90-11 أنّه " يكون باطلاً وعديم الأثر كل بند في قانون العمل يخالف بإنتقاصه حقوقًا منحت للعمال بموجب التشريع أو الإتفاقيات أو الإتفاقات الجماعية.

20 Alexandre Fabre, il faut sauver les contrats de travail, revue de droit de travail, 2020, P264.

- Nasri Hafnaoui, effets de corona (covid19) sur les relations de travail, le journal de l'emploi (JDE) du 22 Avril 2020.

النصوص القانونية:

- قانون رقم 90-11، المؤرخ في 21 أفريل 1990، المتعلق بعلاقة العمل المعدل والمتمم، (جريدة رسمية رقم 17 لسنة 1990).

- المرسوم التنفيذي رقم 15-73 المؤرخ في 16 فبراير 2015 المتعلق بالأحكام المطبقة على النادي الرياضي المحترف و الذي يحدد القوانين الأساسية النموذجية للشركات الرياضية التجارية (الجريدة الرسمية رقم 11).

- المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020، و المتعلق بتدابير الوقاية من إنتشار وباء فيروس كرونا (كوفيد-19) و مكافحته (الجريدة الرسمية رقم 15).

- المرسوم التنفيذي رقم 20-70 ، المؤرخ في 24 مارس 2020 ، الذي يحدد التدابير التكميلية للوقاية من إنتشار وباء فيروس كرونا (كوفيد-19) و مكافحته (الجريدة الرسمية رقم 16).

- اللوائح الرياضية و التوصيات:

- لائحة الإتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) ، لوضع اللاعبين و إنتقالهم (www.FIFA.com).

- لائحة الإتحاد الجزائري لكرة القدم (الفاف)، لتنظيم المنافسة (2020/2019) (www.faf.dz).

- Les directives de la FIFA pour la gestion des conséquences juridiques du Covid 19 (Ress.FIFA.com).

- Covid 19 questions règlementaires relatives au football, Avril 2020, (Ress.FIFA.com).